الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

أيها المسلمون: ندعوكم أن تتخذوا الإسلام عقيدة ومنهجا وحكما لحل كل مشاكل حياتكم وإرضاءً لله سبحانه وتعالى، ولا زلنا وسنبقى الرائد الذي لا يكذبكم، فإننا نحذركم من أجندات المستعمر الكافر وأتباعه من الأنظمة الحاكمة، ونستنهض هممكم للعمل معنا لتحقيق وعد الله بالاستخلاف القادم قريبا بإذنه تعالى، وتحقيق بشرى رسوله ﷺ بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

اقرأ في هذا العدد:

- استمرار الاستغلال الاستعماري في أفريقيا ...٢
- أمريكا تواصل سحق قلاع بريطانيا في اليمن ...٢
- إمبراطورية العسكر الاقتصادية ... ٣
- حقوق المرأة في الوثيقة الدستورية بين الإسلام والتغريب!! ...٤
- الأردن إلى أين؟! الجزء ٢٥ ...٤

/raiahnews @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١٧ من ذي القعدة ١٤٤١ هـ/ الموافق ٨ تموز/يوليو ٢٠٢٠ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٢٩٤ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

قانون قيصر طوق نجاة للمجرمين وإحكامٌ لقبضة أمريكا على سوريا

بقلم: الأستاذ أحمد معاز

كل من يتابع الأحداث السياسية في العالم وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص يدرك حرص الإدارة الأمريكية على نظام أسد في سوريا، وهذا له أسباب تتعلق بالطرفين؛ فحافظ أسد هو من ثبّت نفوذ أمريكا في سوريا، وأزال النفوذ الإنجليزي منها، بالإضافة لموقع سوريا الاستراتيجي المهم في قلب البلاد الإسلامية، الذي يعطي أمريكا ورقة مهمة في العالم.

إن السياسة الأمريكية منذ صعودها ودخولها ساحة الصراع الدولي بعد انتصارها مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وتفردها لاحقاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بمركز الدولة الأولى في العالم بدون أي منافسة، تتبع سياسة إدارة الأزمات، أي أنها عندما تواجه مشكلة أو أزمة بأي شأن من شؤونها وفي أي منطقة من مناطق نفوذها في العالم، فإنها لا تعمل على حل هذه المشكلة أو الأزمة ومعالجتها، وإنما تقوم باستثمارها وامتطائها وإدارتها والاستفادة منها بأكبر قدر، بغض النظر عما تسبب هذه المشكلة من مصائب وضحايا ونكبات.

وهذا ما حصل ويحصل في قضية سوريا.

وقبل الدخول لموضوعنا يجب علينا استعراض بعض المحطات، وكيف تعاملت معها الإدارة الأمريكية، فهناك أحداث متقاربة ولافتة للنظر يجب ألا تغيب عن أذهاننا، وأن نتذكرها كي نعلم خبث الدور الأمريكي في إدارة جرائم عميلها أسد، وكيف تم تمييعها وتحويلها إلى قضايا تخضع لقوانين دولية غير فاعلة، لأسباب تفرضها الدول المتحكمة في هذه المحاكم والمحافل الدولية.

وأولى هذه الجرائم هي جريمة مقتل رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق حيث عمدت أمريكا وبمشاركة من دول أخرى إلى إنشاء محكمة دولية بخصوص الجريمة، وكانت أمريكا هي الدولة الأكثر نفوذا في تلك المحكمة، لأنها تحملت أعباء تمويل إنشاء المحكمة، وبالتالي أصبحت المتصرف في مجريات المحاكمة إلى أن أخرجت عميلها من التهمة، وأعادت تنظيفه مما تلطخ به من دماء، ليستمر في خدمة مصالحها وتثبيت نفوذها في أهم منطقة سياسية في البلاد الإسلامية، وإعادته للمنظومة الإقليمية عبر باقي عملائها من حكام المنطقة، ولاحقا للمنظومة الدولية.

وثانية هذه الجرائم هي جريمة الكيماوي التي ارتكبها نظام أسد أكثر من مرة في الغوطة وفي خان شيخون بريف إدلب، والتي ضجت بها الدنيا وقامت ولم تقعد، فسارعت أمريكا وتبنت معاقبة الفاعل، وبدأت ترعد وتزبد وتهدد حتى شعر الجميع بأن النظام انتهى، ووكل أمر المعاقبة إلى أمريكا، وبعد أن شعرت بأن ملف الكيماوي أوكل لها بشكل كامل وأصبحت هي المسؤولة عن معاقبة الفاعل، وإذ بها تكتفي بمطالبة الفاعل بتسليم أدوات الجريمة، في رسالة واضحة أنها لن تتخلى عن عملائها المخلصين ولو ارتكبوا أفظع الجرائم وأشنعها.

واليوم نشهد مسرحية جديدة متعلقة بملف المعتقلين الذين بلغ عددهم مئات الآلاف وأغلبهم كما يعلم الجميع تم قتلهم في سجون نظام المجرم أسد، لذلك وجدت أمريكا لزاما عليها أن تسعى لإنقاذ النظام من هذه الورطة بطريقة خبيثة تشبه ما سبقها، وفي الوقت نفسه تستفيد منه لإغلاق ملفات أخرى، لا تقل خبثا عن سابقاتها، فلجأت إلى افتعال فيلم رومانسي (قانون قيصر) الذي هو

..... التتمة على الصفحة ٣

فلسطين كلها أرض محتلة قبل الضم أو بعده

بقلم: المهندس باهر صالح*

منذ أن بدأ كيان يهود المحتل لكامل الأرض المباركة فلسطين الحديث عن نيته ضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م خاصة في منطقة الأغوار، والسلطة تواصل حراكها وخطاباتها ومهرجاناتها نحو ما يظهر على أنه رفض للضم لإفشاله أو تأجيله، رغم تأكيد السلطة وتمسكها بشرعية كيان يهود وشرعية احتلاله ٧٨٪ من أراضي فلسطين، وحصر الصراع فيما ينوي يهود ضمه "سياسيا" والبالغ ٨٪ من مساحة فلسطين، وكأن ما تبقى من فلسطين عند السلطة حلال سائغ لكيان يهود! أو كأن فلسطين أو حتى الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات السلام هي محررة وليست تحت سيادة كيان يهود!

إنّ ما تقوم به السلطة مؤخرا يؤكد تآمرها على قضية فلسطين ومواصلتها السعي الحثيث نحو تصفيتها لصالح الاحتلال المجرم، إذ باتت شرعية الاحتلال لدى السلطة مسألة ليست محل نقاش، وباتت الأراضي المحتلة عام ٤٨ والتي تبلغ ٧٨٪ من مساحة فلسطين ليست محل خلاف لديها مع كيان يهود، وكذلك المستوطنات القائمة وخاصة الكبرى في الضفة الغربية لم تعد تشكل مشكلة مركزية لدى السلطة في ظل الأخبار التي رشحت عن قبولها لفكرة تبادل الأراضي لحل مشكلة المستوطنات القائمة، وهي كذلك بحسب تفاهمات (بيلين عباس) و(أولمرت عباس)، وخاصة أنّ السلطة هي من سهلت أصلا توسع تلك المستوطنات من خلال تسهيل تسريب الأراضي بالبيع من السماسرة وتجار الأرض وقيادات في السلطة، فحصر الصراع الإعلامي والجعجعات فيما تبقى من فتات هو أصلا تحت سيادة الاحتلال فعليا، وإيهام الناس بأنّ الصراع الوحيد المتبقي هو هذا الصراع، هو تآمر وتضليل مقصود من السلطة، فمشروع الضم ليس المؤامرة الوحيدة على قضية فلسطين، بل هو امتداد لمؤامرات لم تتوقف منذ احتلال فلسطين؛ فكيان يهود يحتل كامل الأرض المباركة فلسطين، ولم يتوقف يوما أو ساعة عن بناء المستوطنات وتوسيعها.

والسلطة رغم كل ما لقنتها أمريكا من لطمات وصفعات، والتي كانت تعتبرها قبلتها التي تحج إليها وتتعلق بأستارها وتحتكم إلى إرادتها، وصفعات قادة الاحتلال الذي طالما اعتبرته شريكا للسلام؛ إلا أنّها لم تتخل يوما عن الحديث عن المفاوضات والاتفاقيات

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير/ ولاية تونس: ندوة صحفية "المشروع القادر على إخراج تونس من نظام الأزمات"

عقد المكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس صبيحة يوم الخميس ٢ تموز/يوليو ٢٠٢٠م ندوة صحفية بعنوان "المشروع القادر على إخراج تونس من نظام الأزمات" وذلك بمقره الكائن بمفترق سكرة-أريانة بالعاصمة. وقد افتتح الندوة الأستاذ خبيب كرباكة بكلمة تناول فيها أزمة الحكم التي تعيشها تونس حيث بيّن أن الوصاية الاستعمارية هي أس كل بلاء وأن الأمر يتجاوز كل الأشخاص ولا ينحصر في أحدهم، وأن البلد صارت تتقاذفه الأجندات الأجنبية المتدافعة والمؤسسات المالية الدولية على غرار البنك وصندوق النقد الدوليين، وأن للسفارة البريطانية اليد الطولى في هذا المسار التآمري، حتى إن رئيس الحكومة الحالي إلياس الفخفاخ لم يستطع أن يخفي مساءلته المباشرة من المقيمة العامة البريطانية. كما أشار الأستاذ كرباكة إلى أن الأزمة تتعمق بوجود وسط سياسي لا يفكر خارج الأطر الفكرية والسياسية التي يضعها الغرب، ولا يرى مخرجا لإنقاذ البلاد اقتصاديا إلا بمزيد الاقتراض والارتهان للأجنبي، ما يؤبد حالة الاستعمار والتبعية ويجعل كامل الوسط السياسي مشاركا بالضرورة في حماية نظام الأزمات. ثم تحدث رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس الدكتور الأسعد العجيلي، عن وجوه خضوع حكام تونس للاستعمار، سواء من جانب الحكومة التي يصر رئيسها على سياسة التداين، أم من البرلمان الذي لا يرى حرجا في المصادقة على إحداث فرع لمنظمة الفرنكوفونية في تونس، أم من رئيس الدولة الذي جاء بإحدى الكبر حين اعتبر الاستعمار الفرنسي "حماية" واعتبر ذلك سطرا مخجلا في تاريخ تونس! هذا وقد دعا الدكتور العجيلي إلى تبني خيار الإسلام كأساس للتغيير وبديل عن الأنظمة الحالية وإلى وضعه موضع التطبيق والتنفيذ ضمن مشروع حضاري ينهي نظام الأزمات وذلك بإقامة دولة الخلافة الراشدة بإذن الله، مؤكدا أن حزب التحرير يترفع عن التنظير والنقد لمجرد النقد، إنما هو يشخص المرض ويعطي العلاج، ولذلك فهو يرى أن المشروع الوحيد القادر على إخراج المسلمين، ومنهم أهل تونس، من مخلفات الاستعمار، هو مشروع دولة الخلافة الذي يحمله حزب التحرير.

طاعة القادة المفرطين أم طاعة رب العالمين؟!

بحسب الموقع الإلكتروني للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية سوريا، فقد أصدرت "هيئة تحرير الشام" بيانا يقضي بمنع تشكيل أي فصيل خارج إرادة الداعم، معلنة محاربة كل من يقوم بذلك، متأسين خطوات من سبقهم كجيش الإسلام، للمحافظة على جبهات النظام وتنفيذ بنود سوتشي وغيرها من المؤتمرات الهادفة للقضاء على ثورة الشام.

الراية: إن ثورة الأمة في الشام خرجت يوم خرجت من المساجد مكبرة مهللة، وكان من شعاراتها التي تكتب بماء الذهب، "هي لله لا للمنصب ولا للجاه"، و"قائدنا للأبد سيدنا محمد". وأعلنت أن هدفها هو إسقاط نظام الإجرام بكافة أركانه ورموزه، وإقامة حكم الإسلام خلافة راشدة على منهاج النبوة على أنقاضه، ولم تكن أبدا من أجل تنفيذ أوامر من يسمون زورا وبهتانا بالداعمين وغرفهم المشبوهة، بل المتآمرة على الثورة؛ ولذلك وقف في وجهها واصطف ضدها الغربُ الكافر المستعمر برمته وعلى رأسهم أمريكا الصليبية، وعملاؤهم الرويبضات حكام المسلمين، وسعوا جميعهم حثيثا - قاتلهم الله - لحرفها عن مسارها، لا بل لإجهاضها والقضاء عليها تماما. وذلك كله كان خوفاً من انتصارها على نظام البعث المجرم عميل أمريكا، وإقامة حكم الإسلام متمثلا بالخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة على أنقاضه، فعمدت رأس الكفر وإمامه أمريكا من خلال حلفائها وأشياعها وعملائها، كما أسلفنا، إلى حرف الثورة عن مسارها، وكذلك طمس الحقائق عن أهل الشام، فاستخدمت من جملة ما استخدمت نظام تركيا أردوغان، الذي قام بدور تكبيل الفصائل العسكرية التابعة له، ومنعها من فتح المعارك مع النظام البعثي المجرم، بل وفوق ذلك جعلها تسلمه أغلب المناطق المحررة، حتى صارت هذه الفصائل تمنع تشكيل أي فصيل خارج سيطرتها، كي لا يحصل التفلت من قراراتها والاستفراد بالساحة دونها، وخوفاً من أن يقوم هذا الفصيل بأعمال تغضب تركيا أردوغان أو تخالف أجندتها، التي هي بالتالي أجندة أمريكا الاستعمارية. وإننا أمام هذه الخطوات الماكرة لهيئة تحرير الشام إذ ندق ناقوس الخطر كي يدرك جميع أهل الشام خطورة ما يحاك ضد ثورتهم المباركة، فإننا نتوجه بالنصيحة المخلصة الصادقة إلى جميع المخلصين من أبناء الثورة وخاصة المجاهدين في الفصائل ونقول لهم: لقد خرجتم لإعلاء كلمة ربكم سبحانه وتعالى، ونصرة إسلامكم العظيم، وليس لإعلاء كلمة قائدكم، ولا لنصرة فصيل أو حزب، وإنكم الآن أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن تنحازوا إلى دينكم وأهلكم وأمتكم وتكونوا معهم وفي فسطاطهم فتنفصلوا عن قادتكم المرتبطين، وتستعيدوا قراركم للدفاع عما تبقى من المناطق المحررة، وقلب الطاولة على أعدائكم وكسر الخطوط الحمراء، والانتقال من موقف المتخاذل والمدافع إلى الهجوم على النظام المجرم في معارك حقيقية لإسقاطه، وتدشين مشروع الإسلام العظيم، الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ وعد ربكم سبحانه، وبشرى رسولكم صلى الله عليه وآله وسلم، فتفوزوا بخيري الدنيا والآخرة، وإما أن تبقوا مع قادتكم المفرطين في فسطاط أعداء الله عز وجل وأعدائكم، ضد أهلكم وأمتكم ودينكم وأعراضكم، فتكونوا قد خسرتم دنياكم وآخرتكم، وستندمون ساعة لا ينفع الندم، ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَا ۞ وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾.

مترجم

استمرار الاستغلال الاستعماري في أفريقيا

بقلم: الأستاذة فاطمة مصعب*

في عام ٢٠١٩، قال لويجي دي مايو، نائب رئيس الوزراء الإيطالي السابق ووزير الخارجية الحالي إن "فرنسا هي واحدة من تلك الدول التي من خلال طباعة النقود لـ١٤ دولة أفريقية تمنع تنميتها الاقتصادية وتساهم في حقيقة أن اللاجئين يغادرون ثم يموتون في البحر أو يصلون إلى سواحلنا". وكان هذا الانتقاد الشديد موجهاً إلى الفرنك الأفريقي.

لقد تأسس الفرنك الأفريقي في عام ١٩٤٥م، وهو اسم لعملتين، هما فرنك غرب أفريقيا، المستخدم في ثماني دول في غرب أفريقيا، وفرنك وسط أفريقيا، المستخدم في ست دول في وسط أفريقيا. كلتا العملتين مضمونتان من وزارة الخزانة الفرنسية. ونتيجة لذلك، كان البنك المركزي الفرنسي يحتفظ بالاحتياطي الوطني لـ١٤ دولة أفريقية ويُجبرها على المساهمة "بـ٥٠٠ مليار دولار سنوياً" في الخزانة الفرنسية كدفعة مقابل "ديونها الاستعمارية". وقد اضطرت هذه الدول من خلال ميثاق استعماري لاستخدام "أموال فرنسا الاستعمارية" ووضع ٨٥٪ من احتياطياتها الأجنبية تحت سيطرة وزير المالية الفرنسي.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، أعلنت فرنسا أن دول غرب أفريقيا الثمان التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ستعيد تسمية فرنكها الأفريقي ليصبح "إيكو". وقد تم وضع هذا على أنه إصلاح رئيسي للعملة، والذي من شأنه أن يحد من السيطرة التي كانت لفرنسا على أفريقيا، حيث لم تعد تحتفظ بنصف احتياطياتها الأجنبية في فرنسا، فإن الوضع أبعد ما يكون عن البساطة، كما أنه لا يحرر المنطقة من السيطرة الفرنسية.

وبحسب صحيفة وول ستريت جورنال فإن هذه الخطوة أظهرت أن فرنسا "خضعت للضغوط الشعبية في غرب أفريقيا بموافقتها على إلغاء اسم الفرنك الأفريقي وتخفيف إشرافها على اتحاد العملة في الوقت الذي تسعى فيه باريس إلى إعادة تشكيل العلاقات مع مستعمراتها الأفريقية السابقة". ومع ذلك، "لا تزال فرنسا تتمتع بقوة كبيرة في المنطقة من خلال العملة ومن خلال وجودها العسكري الواسع هناك".

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن دول وسط أفريقيا الست لا تزال ملتزمة بالمعاهدة وشروطها.

الفرنك الأفريقي:

تسمح فرنسا لدول الفرنك الأفريقي بالوصول إلى ١٥٪ فقط من المال في أي سنة معينة، وإذا احتاجوا إلى أكثر من ذلك، فعليهم أن يقترضوا الأموال الإضافية من الـ٦٥٪ من أموالهم من الخزانة الفرنسية بأسعار تجارية. وتفرض فرنسا حدا أقصى على حجم الأموال التي يمكن لتلك الدول اقتراضها من الاحتياطي. وتم تحديد الحد الأقصى بـ٢٠٪ من إيراداتها العامة في العام السابق. وإذا كانت بحاجة إلى اقتراض أكثر من ٢٠٪ من أموالها الخاصة، فإن فرنسا تتمتع بحق النقض.

إن هذا يعني أن ١٤ دولة أفريقية ليس لديها سياسة نقدية مستقلة، ولا يحق لها تحديد تفاصيل كمية العملة التي يجب ضخها في اقتصادها أو إعادة تقييم عملتها متى شاءت، بل يتم التحكم في جميع القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية من باريس. كما أن هذه الدول ملزمة بإيداع ٦٥٪ من احتياطياتها الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي. وفوق ذلك، لا يمكنها الوصول إلى هذه الأموال بإرادتها. في الواقع، إذا كانت بحاجة إلى أكثر من ٢٠٪ من هذه الـ ٦٥٪، فإنها تأخذه كقرض من فرنسا بسعر السوق السائد.

الإيكو:

لا تزال فرنسا ضامنة للإيكو وهي عملة مرتبطة باليورو. ووفقا لصحيفة وول ستريت جورنال، لم يتم بعد الانتهاء من التفاصيل ولكن من الواضح أن الدول سوف تبقى تتبادل المعلومات اليومية مع باريس. كما يمكن لفرنسا أن ترشح عضواً مستقلاً في لجنة السياسة النقدية على الرغم من أن المرشح لن يمثل فرنسا ولن يكون له دور إبلاغي. وإذا انخفضت احتياطيات الدول إلى ما دون مستوى معين، فإن فرنسا يمكن أن تطلب إعادة ممثلها إلى منصبه مع التأكيد على أن تبادل المعلومات اليومية مع باريس سيستمر في لجنة إيكو للسياسة النقدية. لن تضطر الدول الثمان إلى وضع نصف احتياطياتها في الخزانة الفرنسية. ومع ذلك، من الواضح من الشروط الأخرى أن فرنسا لم تتخل عن سيطرتها على المنطقة.

المسألة هي أن فرنسا حافظت على سيطرتها على مستعمراتها، حتى بمجرد مغادرتها.

كانت العملة جزءاً من الميثاق الاستعماري، الذي دعا الفرنسيون المستعمرات الأفريقية إلى توقيعه عندما طالبت بالاستقلال. وتدعي فرنسا أن أفريقيا مدينة لها بـ"دين استعماري" لما جلبه استعمارهم من فوائد! ويظهر هذا من خلال حقيقة أنه عندما قررت غينيا اختيار الاستقلال عن الإمبراطورية الفرنسية في عام ١٩٥٨م، سحبت حكومة شارل ديغول أكثر من ٤٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية والقضاة والمعلمين والأطباء والفنيين، وأوعزت إليهم بتخريب كل ما تركوه وراءهم. واستولوا على ممتلكاتهم ودمروا أي شيء لا يمكن نقله، وشمل ذلك المدارس ودور الحضانة ومباني الإدارة العامة والسيارات والكتب وأدوات معهد الطب والبحوث. وقد تم ذلك بهدف الإظهار للمستعمرات مدى ارتفاع عواقب السعي إلى الاستقلال.

هناك تقارير تفيد بأنّه إذا رفض حكام الدول دفع ضريبة الاستعمار فإنه يتم اغتيالهم عن طريق الفيلق الأجنبي الفرنسي. ووفقا للتقارير، فإنه خلال السنوات الـ٥٠ الماضية، حدث ما مجموعه ٦٧ انقلابا في ٢٦ بلدا في أفريقيا، ١٦ من تلك البلدان هي مستعمرات فرنسية سابقة، ما يعني أن ٦١٪ من الانقلابات وقعت في أفريقيا الفرنكوفونية.

ويقال بأنه من أجل الحفاظ على الفرنك الأفريقي فإن فرنسا لم تتردد قط في التخلي عن رؤساء الدول الذين يميلون إلى الانسحاب من النظام. وقد أُقيل معظمهم من مناصبهم أو قُتلوا لصالح قادة أكثر امتثالاً يتشبثون بالسلطة، كما هو واضح في دول المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وتوغو.

كما أن لديها ما يسمى "اتفاقات الدفاع" المرتبطة بالميثاق الاستعماري، التي كان لفرنسا فيها الحق القانوني في التدخل عسكريا في البلدان الأفريقية، وكذلك في نشر القوات بشكل دائم في قواعد ومرافق عسكرية في تلك البلدان، يديرها الفرنسيون بالكامل. وهناك التزام بإرسال تقرير سنوي عن الرصيد والاحتياطي إلى فرنسا، وبدون التقرير، لا يوجد مال. وبصرف النظر عن ذلك، فإن لفرنسا الحق الأول في الموارد الطبيعية الموجودة في أرض مستعمراتها السابقة. ولا يسمح للدول الأفريقية بالبحث عن شركاء آخرين إلا إذا لم تكن فرنسا مهتمة بالموارد.

بالنظر إلى الأدلة، من الواضح أن هذا الميثاق الاستعماري كان لصالح الفرنسيين وليس لصالح الأفارقة.

في آذار/مارس ٢٠٠٨، قال الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك: "بدون أفريقيا، ستنزلق فرنسا إلى مرتبة العالم الثالث". لقد وُلدت العملة من "حاجة فرنسا إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين المستعمرات الخاضعة لإدارتها، وبالتالي السيطرة على مواردها وهياكلها الاقتصادية ونظمها السياسية". والدليل على ذلك هو اليأس الذي أظهرته فرنسا عند التعامل مع الدول المستعمرة ومطالبتها بالاستقلال.

وفي حين إن هناك أدلة على أن النخب الأفريقية تستفيد من الخيارات وبالتالي تدعم منطقة الفرنك الأفريقي، فإن الأمم والشعوب فيها ليست كذلك. والواقع أن الدول الـ١٤ التي وقعت على الميثاق الاستعماري هي من بين البلدان التي لديها "تنمية بشرية منخفضة" وهي ضعيفة اقتصادياً.

وفي حين يتفق مؤيدو منطقة الفرنك الأفريقي على أن العملة توفر قدرا من الاستقرار النقدي، يقول آخرون إنه مقابل الضمانات التي تقدمها الخزانة الفرنسية، فإن البلدان الأفريقية توجه أموالا إلى فرنسا أكثر مما تتلقاه من المعونة. ولكي تتطور الدول اقتصادياً، فإنها تحتاج إلى التخلص من هذه العملة. وفقاً لمقال لبروكنجز، "يشكل الفرنك الأفريقي عائقاً أمام التصنيع والتحول الهيكلي، ولا يعمل على تحفيز التكامل التجاري بين الدول التي تستخدمه، ولا لتعزيز الإقراض المصرفي لاقتصاداتها". كما يشجع على تدفقات هائلة من رؤوس الأموال إلى الخارج.

لقد انتهت القوة الاستعمارية، ولم يحدث ذلك، ولن يأتي التغيير دون تغيير النظام الغربي بأكمله.

تقول الدول الغربية إن الحقبة الاستعمارية قد انتهت، واستغلال المستعمرات هو شيء من الماضي. ولكن هذا المثال يبين أن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة، ففرنسا قد لا تكون إمبراطورية رسمية بعد الآن، ولكنها حافظت على السيطرة على الدول وضمان أن تستفيد على حساب الشعوب الأفريقية.

إن تغيير القوانين، وإزالة الحكام، وإنشاء المحاكم الإسلامية في البلدان الديمقراطية لن يغير الوضع لأن النظام الرأسمالي سيبقى قائماً، مما يسمح للدول القوية ونخبها بالتلاعب بالأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية لصالحها.

ولتغيير الأوضاع فإننا بحاجة إلى تغيير النظام، وهذا يعني إزالة المبدأ الرأسمالي من موقع الحكم واستبدال مبدأ الإسلام به ■

﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

* عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

نظرات سياسية

أمريكا تواصل سحق قلاع بريطانيا في اليمن

بقلم: الأستاذ عبد الهادي حيدر – اليمن

يشكل الجناح القبلي في اليمن رقما مهما في التأثير على الحكم، وقد ارتبط مع الإنجليز بسبب وجودهم باكراً في المنطقة بشكل عام، وكانوا يحتلون جنوب اليمن، وبالتالي أصبح رجال القبائل هم يد الإنجليز في السيطرة على اليمن فربطتهم بها ربطاً مصلحياً بالمال وأوكلت لعملائها من آل سعود وصدام حسين والقذافي إعطاء المشايخ المال، وظل هذا الوسط إنجليزياً خالصاً ومن شذ منهم يتم إقصاؤه، وكان تأثير القبائل على الدولة كبيراً لأن المناصب المهمة في الجيش والأمن والمخابرات كانوا من قبيلة حاشد أولا وبكيل ثانياً، إضافة إلى أن البقية الباقية من أبناء هاتين القبيلتين هم مجندون في الجيش، وقد أدركت أمريكا تماماً هذا الأمر وأوكلت لعملائها في الداخل؛ الحوثيين بتصفية هذا الوسط، ولعملائها في الخارج وبالذات السعودية التي ركزت في عاصفتها على القضاء على هذا الوسط فنسفت كل المعسكرات التي كانت في قبضة أبناء هذه القبائل وقضت على كثير من القيادات، فعلى سبيل المثال ضربة الصالة الكبرى لوحدها قُتل فيها ٥١٨ إنساناً منهم قيادات عسكرية من الصف الأول من الوسط الإنجليزي الفعّال.

وسوف نبدأ هنا من آخر حادثة لتصفية هذا الوسط وهي حادثة البيضاء التي بدأت شرارتها في ٢٠٢٠/٤/٢٧م وانتهت في ٢٠٢٠/٦/١٩م بسيطرة الحوثيين وهروب الشيخ القبلي وعضو مجلس النواب والأمين العام المساعد لحزب المؤتمر - حزب الهالك علي صالح - الشيخ ياسر أحمد سالم العواضي وهو من رجال الإنجليز الذي كان يقود الحملة ضد الحوثيين، والسبب يعود إلى ٢٧ نيسان/أبريل الماضي، حين نفّذ الحوثيون حملة أمنية واسعة على مديرية الطفة في محافظة البيضاء وسط اليمن للقبض على من يصفونهم بـ"الدواعش" - وهي تهمة اعتادت الجماعة إلصاقها بكل طرف يناهضها - فقد أقدمت قوات حوثية بمحاصرة منزل حسين الأصبحي، بهدف اعتقاله، إلا أنه تمكن من الفرار، ليداهم الحوثيون المنزل بعد توقف إطلاق النار ويقوموا بتفتيشه، لم يكن في المنزل ساعتها سوى امرأة تُدعى جهاد الأصبحي، وهي زوج أحد أبناء صاحب المنزل، فقتلوها على الفور. ولجأ أهالي الضحية إلى الزعيم القبلي ياسر العواضي، باعتباره شيخاً لبلدة "آل عواض" في مديرية ردمان، طالبين الحماية، وتحولت بعدها دماء جهاد الأصبحي إلى قضية رأي عام، ومن هناك توعّد الحوثيين بقتالهم إذا لم يرفعوا مسلحيهم خلال ٣ أيام ودعا القبائل للنفير لقتال الحوثيين واشترط على الحوثيين تسليم القتلة، وتحشدت قبائل من محافظات مأرب والجوف والبيضاء وشبوة وأبين، لمساندة قبائل آل عواض تلبية "نداء النابي والنكف القبلي".

وعلى عادة الجماعة في التعامل مع مثل هذه القضايا حيث يظهر فيها المكر بداية لتهدئة النفوس ثم تستخدم القوة، فبدأت ترسل وساطات لاحتواء الموقف وفي الوقت نفسه كانت تخطط للمعركة وتشتري الولاءات وتكسب الوقت لتفريق التجمع القبلي وفعلاً نجحت، وبعد ٦ أسابيع انطلقت شرارة المواجهات بعدما كسبت الوقت لصالحها وانتهت بالسيطرة على المديرية ودخول منزل العواضي وفراره إلى محافظة مأرب، وبهذا تكون أمريكا قد سحقت جزءاً كبيراً من القبائل الموالية للإنجليز عن طريق الحوثيين.

وللتذكير فقد سحقت قبائل حجور في حجة، فقد بدأت المعارك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩م وانتهت بقتل المشايخ الذين قادوا المعارك وتفجير منازلهم في آذار/مارس ٢٠١٩م، وبعدها في نيسان/أبريل ٢٠١٩م أُذلت قبائل عمران بعد مقتل الشيخ القبلي أحمد سالم السكني عضو المجلس المحلي، وعضو اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر حيث قُتل بسلاحه الشخصي من أحد المشرفين الحوثيين في منظر مهين ومعيب، واحتشدت قبائل عمران وقبائل صنعاء وخيمت لأيام في مكان القتل، وظلت لمدة تطالب بالقاتل وانفرط التجمع ولم يُسلّم القاتل، وقبلها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤م عند دخول مليشيا الحوثي صنعاء بدأت بشيخ مشايخ حاشد بيت الأحمر الذين هربوا إلى خارج البلاد، ثم شيخ مشايخ بكيل بيت أبو لحوم الذين لحقوا ببيت الأحمر، ومن ثم تم سحق وإذلال بقية المشايخ سواء من حاشد أو بكيل، وأُسر منهم من أُسر وهرب من هرب واعتُقل بعضهم وقتل آخرون، وكانت أحداث ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧م التي شهدت مقتل المجرم صالح هي القاصمة للكثير من الوسط القبلي الموالي للإنجليز.

لم يبق أمام الحوثيين سوى قبائل خولان التي لا زالت قوية وتُكن العداء للحوثيين ولكن الحوثيين سوف يؤجلون هذه المعركة حتى تحين الفرصة السانحة للقضاء على كل الوسط القبلي في اليمن ومن ثم تستبدل بهم المشرفين الأمنيين التابعين لها والذين ينقادون انقياداً أعمى لسيدهم الحوثي.

مع العلم أن شيوخ هذه القبائل أفسدوا في البلاد أيما إفساد؛ فقد سرقوا الأموال، وانتهكوا الحرمات، وناصروا الغرب الكافر وكانوا معول هدم بيده مقابل حفنة من المال الملوث.

وهذا تذكير بالمواقف التي جعلت أمريكا تقرر التخلص من الجناح القبلي الموالي للإنجليز وبالذات قبائل حاشد وبكيل ولم تفكر في شرائهم.

١- في ١٩٦٢م قام رجل أمريكا جمال عبد الناصر بتحريك قوات من مصر للقضاء على المملكة المتوكلية (أسرة حميد الدين) التي كانت تحكم شمال اليمن وكان الإنجليز محتلين جنوب اليمن وتم القضاء على المملكة المتوكلية وحل بدلاً عنها النظام الجمهوري العلماني، وهنا بدأ الصراع بين القوات العسكرية الموالية لأمريكا عن طريق مصر وبين عملاء الإنجليز وفي مقدمتهم مشايخ القبائل من حاشد وبكيل الذين ربطتهم بريطانيا بها عن طريق مملكة آل سعود وبالتالي نجحت بريطانيا في السيطرة وأقصي عملاء أمريكا.

٢- تنفيذ عملاء أمريكا انقلابا عام ١٩٧٤م عن طريق العساكر الذين دربتهم القوات المصرية واستلم الحكم إبراهيم الحمدي ولكنه اغتيل ليلة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ على يد عملاء الإنجليز وفي مقدمتهم مشايخ القبائل الذين أقصاهم الحمدي في فترة حكمه.

٣- في عام ١٩٩٤م استمالت أمريكا نائب الرئيس علي سالم البيض وأعلن الانفصال ولكن عملاء الإنجليز وفي مقدمتهم قبائل حاشد وبكيل التي معظم قيادات الجيش من أبنائها والذين كان يعتمد عليهم الهالك علي صالح في حكمة انتصروا في هذه الحرب.

٤- في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠م تم تفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول بينما كانت ترسو في ميناء عدن وكانت أمريكا تخطط لدخول اليمن عن طريق قواتها مباشرة تحت أي مبرر فوجدت أمامها قوة ضاربة في مقدمتها حاشد وبكيل، ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠م منعت السلطات الأمنية هبوط طائرات عمودية أمريكية في مطار عدن، وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر منعت سلطات المطار مروحية عسكرية أمريكية من الهبوط في ثاني حادث من نوعه خلال أسبوع، وسبق لليمن أن أصدر إنذارا للطائرات الحربية الأمريكية في الأسبوع الذي سبقه بعدم دخول أجوائه لأنها ستكون أهدافا معادية، بعد قيام إحدى المروحيات بالتحليق قرب الشواطئ ومحاولتها الهبوط في أحد المطارات. وبعد خمس سنوات قال الرئيس الهالك عميل الإنجليز علي صالح في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (إن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تنوي احتلال مدينة عدن اليمنية، إثر استهداف مدمرتها "يو إس إس كول، إلا أنه تم منعها بالوسائل الدبلوماسية).

إنه من المؤسف أن تسيل دماء المسلمين خدمة للغرب الكافر إما عن علم ودراية أو عن جهل، فمردهما على الواقع واحد، فيجب على المسلمين عامة نبذ العملاء وأن يستبدلوا بهم حاكما ربانيا يحكم بكتاب الله وسنة رسوله ويحفظ الدماء ويصون الحرمات ويوجه الأمة نحو الغرب الكافر، وإن حزب التحرير يعمل لقيادة الأمة نحو إيجاد هذا الحاكم فندعوكم للعمل معه لهذا الفرض العظيم ■

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾

إمبراطورية العسكر الاقتصادية

بقلم: الأستاذ حامد عبد العزيز

منذ أن استولى الجيش في مصر على السلطة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢م، وحتى هذه اللحظة لم يكف رجال السلطة (الجيش) عن تنازع الثروات التي تحظى بها البلاد ونهبها نهبا مستمرا، فقد وضع الجيش يده بهدوء على الاقتصاد وأصبحنا نرى منظومة اقتصادية متكاملة يديرها الجيش بمعزل عن الدولة ولا يعرف عنها أحد شيئا وغير خاضعة لأي نوع من المراقبة لا من الجهاز المركزي للمحاسبات ولا من مجلس الشعب. حيث تناقش ميزانية الجيش من خلال مجلس دفاع وطني يضم كبار مسؤولي الدولة ومن بينهم الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع. ولا ينص الدستور على من له سلطة الموافقة على الميزانية. بل تم تهديد كل يد تمتد إلى تلك المنظومة بالبتر إن هي فكرت في التدخل في شأن تلك المنظومة. ولم يبق من منافس لها سوى حفنة من رجال الأعمال، لا يهمهم سوى تكديس الأموال في خزائنهم، والذي قد يكون مبررا لهم لسعيهم الدؤوب إما لتنازع تلك الثروات مع رجال العسكر، أو كسب رضا السلطة العسكرية علهم يظفرون بشيء من الفتات، وفي الحالتين الخاسر هم الناس الذين يعانون الفقر والحرمان.

بتوقيع اتفاقية السلام مع كيان يهود انتهى عصر الحرب في عرف النظام، ولم يعد التصنيع العسكري هدف الدولة الرئيس، برغم أن التصنيع العسكري ليس بالضرورة أن يرتبط بحالة الحرب، فهو طريق لقوة الدول من الناحية الصناعية الاقتصادية، وعنوان لنهضتها. وقد تزامن العزوف عن التصنيع العسكري الحقيقي مع برامج الانفتاح الاقتصادي التي بدأها الرئيس الأسبق محمد أنور السادات وأكملها الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك. ودخل الجيش المصري مضمار المنافسة في الاقتصاد المدني بشكل رسمي عبر القرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء جهاز مشروعات الخدمة الوطنية.

في البداية صدر القرار بغرض تحقيق اكتفاء ذاتي للقوات المسلحة من السلع الغذائية والمدنية، وهو أمر لا بأس به، ولكنه تحول في عهد مبارك ومعه وزارة الإنتاج الحربي التي امتلكت شركاتها ومصانعها الخاصة تدريجياً كل شيء، عدا الصناعات العسكرية، تحول إلى منافس قوي للشركات الخاصة بعد أن بدأت موجة سياسة خصخصة الشركات العامة التي طالت الغالبية العظمى من القطاع العام المصري، بينما نجت إمبراطورية الإنتاج الحربي الجديدة التي تمتلك أكثر من ٢٠ شركة ومصنعاً، لتبدأ سطور قصة مختلفة تماماً، شهدت انتقال قطاع كامل من صناعات عسكرية متقدمة كصناعة الصواريخ لمستوى متدنٍ لم يسبق له مثيل. بينما رأينا في المقابل تغولاً تاماً وسيطرة كاملة للجيش في الصناعات المدنية، مع ميزة كبيرة تفقدها الشركات المدنية المنافسة، تتمثل في الإعفاءات الضريبية وأيد عاملة رخيصة ممثلة في قطاع كبير من المجندين الذين يتلقون رواتب متدنية.

اعتبرت فترة ما بعد انقلاب الثالث من تموز/يوليو عام ٢٠١٣م فترة ذهبية في تاريخ الشركات العاملة في حقل الإنتاج المدني التابعة للجيش المصري، وهي شركات كانت تعاني من انخفاض الإيرادات في فترات سابقة، إلا أنه وبعد الانقلاب العسكري توسعت الوزارة بشكل غير مسبوق لتصل توقعات إيرادات تشغيل شركاتها لقرابة ١٥ مليار جنيه مصري في ٢٠١٨م، وهو ما يُعَدّ خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام ٢٠١٣م قبل صعود عبد الفتاح السيسي للحكم.

عندما تولى السيسي الحكم بدأ سياسة اعتماد شاملة على وزارة الإنتاج الحربي كأحد أبرز أركان إمبراطورية الاقتصاد العسكرية المصرية، بجانب الهيئة العربية للتصنيع وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع والمشروعات المدارة من جانب الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وعلى مر السنوات القليلة الفائتة رسخت الوزارة وضعها الاقتصادي بشكل أكبر، حتى أصدر السيسي القرار رقم ٢٤٤ لسنة ٢٠١٨م باعتبار الوزارة (من الجهات ذات الطبيعة الخاصة)، ولا تسري على وظائفها القيادية وإدارتها أحكام المادتين ١٧ و٢٠ من قانون الخدمة المدنية، اللتين تختصان بالتعيين في المناصب عبر إجراء مسابقات وعن طريق لجان محايدة، وبوجوب تحديد مدة معينة لشغل أي منصب حكومي.

لم تكتف الوزارة في عهد السيسي بتصغير بنية الصناعات العسكرية التاريخية لحدودها الأدنى مقابل توسع ضخم في إنتاج البضائع الاستهلاكية، بل أنشأت شركات جديدة ذات طبيعة مدنية خالصة، كما تم دعم الشركات العسكرية من خلال المصارف المملوكة من الدولة، وتوزيع العقود المرغوب فيها على شركات الضباط المتقاعدين بالأمر المباشر.

تبقى مشاريع البنية التحتية المجال الذي ينطوي على الإمكانيات الكبرى لمشاركة الجيش؛ فقد لجأ السيسي إلى الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، التي كلفها بالإشراف على الفرع الجديد لقناة السويس وعلى إنشاء مئات الوحدات السكنية لمحدودي الدخل، كما كلفها بتنفيذ البنية الأساسية للعاصمة الإدارية الجديدة. ناهيك عن الشركات التي تعمل في مجالات عدة أبرزها إنتاج المعكرونة والمياه المعدنية ومحطات وقود السيارات والطرق والجسور. وقد صدر مرسوم عن الحكومة، يقضي بتوسيع قدرة الوزراء على توقيع العقود أحادية المصدر، مما أدّى إلى انتقال أجزاء ضخمة من الاستثمار العام إلى الشركات العسكرية وشركائها، الذين مُنِحوا أيضاً عقود خدمات مهمة، بما في ذلك امتيازات طويلة الأمد لتشغيل بعض أكثر الطرق السريعة ازدحاماً في مصر وتحصيل رسوم استخدامها.

كما أصبح انتشار القادة العسكريين كبيراً جدّاً في أروقة الحكم. فسبعة عشر محافظاً من أصل سبعة وعشرين هم جنرالات عسكريون بالإضافة إلى ضابطَي شرطة من الرتبة نفسها، وسائر الحكّام المدنيين يتشاركون الحكم مع ٢٤ لواءً في مناصب نائب المحافظ، والأمين العام، ومساعد الأمين العام.

بدأت هيمنة العسكر على قطاع الصحة في مصر بشكل مركز أثناء أزمة ألبان الأطفال عام ٢٠١٦م، إذ قام الجيش المصري باستيراد ما يقارب ٣٠ مليون عبوة حليب مدعياً رغبته في بيعها بأسعار أقل من السوق. كما تم تعيين القيادات العسكرية المتقاعدة كمساعدين لوزير الشئون المالية والإدارية بالتحديد، أي تمت السيطرة على الموازنة وكل موارد وزارة الصحة والتحكم في المشروعات والمناقصات والإنفاق.

ومما لا شك فيه أن وجود العسكر في المؤسسات المدنية يؤثر سلباً على وضع الموظفين من العامة، إذ يقلل نسبة حصولهم على ترقية أو تقدمهم في السلم الوظيفي ويشعرهم بأنهم موظفون من مرتبة متدنية وليس لهم الحق في الإدارة أو تحمل المسؤولية، كما أن الإدارة المباشرة لهذه الجهات تفرض شكلاً واحداً من طريقة تسيير العمل وهي إلقاء الأوامر بدون مناقشة، وتركيزهم على الجوانب التنظيمية فقط، هذا ما أدى بالعاملين في القطاع الصحي إلى شعور بأنهم يعملون داخل ثكنة عسكرية، ومجبرين على أداء مهامهم من دون رغبة حقيقية نابعة من إحساسهم بالواجب، مما عزز شعورهم بالاغتراب المهني.

إن مزاحمة إمبراطورية الضباط الاقتصادية للقطاع الخاص وطردها الاستثمارات الأجنبية، وهدر ثروات البلاد والأموال العامة، وغياب المنافسة الشريفة، وتهميش الكوادر والكفاءات المصرية يأخذ بالاقتصاد المصري إلى الحضيض، كما أنه يحد من الكفاءة القتالية للجيش وإشغاله بأمور ليست من مهامه التي يعرفها الجميع ■

تتمة: فلسطين كلها أرض محتلة قبل الضم أو بعده

الخيانية كحل لقضية فلسطين، ولم تتحدث لحظة عن رد القضية إلى عمقها الإسلامي ومطالبة الأمة وجيوشها بالتحرك لتحريرها، بل بقيت متشبثة بالحلول السلمية الخيانية، منبطحة على أبواب الدول الاستعمارية من مثل أمريكا وبريطانيا وروسيا والصين وأوروبا، ترجوها إجبار يهود على العودة إلى المفاوضات والحلول الاستسلامية. وها هي هذه الأيام تتعلق بأستار أوروبا وبريطانيا ترجوهم أن يعيدوا يهود إلى مفاوضات الحل النهائي وفق رؤية حل الدولتين الخياني.

ورغم أنّ السلطة وقادتها يدركون حقيقة دورهم كذراع أمني للاحتلال ومصلحة استراتيجية له وخادم يريحه من ضريبة الاحتلال بتصريح عباس نفسه وعريقات الذي وصف مهمة السلطة بجمع القمامة نيابة عن الاحتلال، إلا أنهم متشبثون بالسلطة وبدورهم المخزي، طالما أنهم باقون في مناصبهم ويقتاتون من مشروع السلطة الذي حولته قياداتها إلى مشروع استثماري بامتياز باعوا من أجله الأرض والعرض، وكيان يهود يدرك حقيقة السلطة والأنظمة العميلة ولذلك هو مستمر في تثبيت كيانه في الأرض المباركة.

فالسلطة تمارس عملية التضليل بكل إصرار، وهي تريد من أهل فلسطين أن يسلموا بالاحتلال كأمر واقع وأنّ يتصوروا الخلاف معه ليس خلافا وجوديا بل خلاف على حدود وتفاصيل، وهي تدفع الناس لأن يتعاملوا مع عنجهية الاحتلال وغطرسته تعامل الضعيف اليتيم الذي لا حول له ولا قوة، وفي هذا السياق تأتي إجراءات السلطة الأخيرة في معالجة وباء كورونا والضغط على الناس في مصالحهم ومسألة الرواتب لتدفع الناس ليستسلموا للاحتلال ومخططاته، ولتشغل بذلك الناس في أمر يبعدهم عن الموقف الجاد المطلوب تجاه قضية فلسطين وهو القائم على استنصار الأمة وجيوشها لإقامة الخلافة وتحرير الأرض المباركة.

أما جعجعات السلطة وتحركاتها الشكلية فهي لذر الرماد في العيون، ولحرف الأنظار عن أصل الصراع وحقيقة موقف السلطة المخزي من الاحتلال نفسه، وهي تريد التعمية على مواقفها المنبطحة أمام الاحتلال، وتقصيرها الشديد في رعاية شئون الناس في ظل جائحة كورونا.

فعلى من كان جادا في رفض الاحتلال أن يعلنها صريحة مدوية بأن فلسطين كلها أرض إسلامية يغتصبها يهود، ولا سبيل للتفاوض أو التنازل عن شبر واحد منها، لا فرق بين أراضي ١٩٤٨م وأراضي ١٩٦٧م، ولا فرق بين الأراضي القائمة عليها مستوطنات أو الخالية بانتظار أن يُقام عليها، وعليه أن يخاطب جيوش الأمة ويطالبها بالتحرك الفوري لتحرير كامل تراب فلسطين، لا أن يبقى منبطحا على أعتاب الأمم المتحدة ومجلس الأمن ودول الاستعمار التي كانت وما زالت السبب وراء وجود وبقاء كيان يهود الغاصب ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين

تتمة كلمة العدد: قانون قيصر طوق نجاة للمجرمين ...

فعلياً سيُخرج النظام من هذا المأزق، وقد يستغرب القارئ هذا الكلام، ولكن عندما يتذكر قارئنا العزيز كيف تم إغلاق ملف اغتيال الحريري، وكيف تمت السيطرة على ملف الكيماوي، سيعلم أن ما يجري من تفعيل لقانون قيصر هو مكر أمريكي جديد، سيُخرج النظام من تحت التسلط الروسي الذي انتهى دوره وآن أوان العمل على إخراجه من سوريا، وسيرفع الوصاية الإيرانية عن النظام، لأن إيران قد أنهت مهمتها في منع إسقاط النظام عسكرياً، وآن أوان خروجها هي الأخرى، وبذلك تُحكم أمريكا قبضتها السياسية والعسكرية على سوريا مرة أخرى، وليبقى ملف المعتقلين، الذي يجب إخراجه للعلن والتلويح بمعاقبة النظام على جريمة قتلهم، مع ما يرافق ذلك من دجل وكذب إعلامي، وتطبيل وتخدير، وقد بدأ ذلك من خلال تسريب الصور وأنهم قتلوا وأصبحوا من الذاكرة، وعندما تطمئن أمريكا أن الملف أصبح بيدها، ستقوم بإغلاقه بعد أن تكون قد استثمرت فيه قدر المستطاع، فهذه هي أمريكا المجرمة التي تستثمر في معاناتنا ودماء أبنائنا التي سفكها عميلها ونظامه المجرم، فيما لا زال بعض أبناء الثورة والمحسوبين عليها يطبلون لأمريكا ولحلها السياسي ويعتبرونها المخلّص!

هذه هي السياسة الأمريكية وهذه هي الطرق والأساليب التي تستعملها للمحافظة على نفوذها وحماية نظامها العميل في سوريا رغم كل جرائمه التي أصبح يعرفها القاصي والداني، تتسلط على رقاب الجميع وتدعم الطغاة والمجرمين وتكذب وتحتال وتستعمل النظام الدولي ومنظومته في خدمة مشاريعها وحفظ نفوذها، وهذا هو عميلها المدلل، الذي من السذاجة أن يُطلب منها أو يُنتظر منها أن تحاسبه، ومن الهوان أن يُعتمد عليها في معاقبته، فأمريكا هي الراعي الرسمي لهذه الجرائم وأيديها ملطخة بدماء معتقلينا كما هو حال العصابة الأسدية.

أخيراً أعظم الله أجركم يا أهلنا في الشام وأعانكم الله وصبركم وتقبل شهداءكم، وأسأل الله العظيم أن ينتقم ممن أجرم بحق أبنائكم شر انتقام، وأذكركم بحديث رسول الله ﷺ الذي قال فيه: «اتَّقُوا فِرَاسَةَ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ»، حتى تعلموا أن عدوكم يكيد كيداً عظيماً، ويستعمل لذلك التضليل والخداع، فانظروا بنور الله إلى ما يحاك لكم، ولا تكونوا كمن سبقكم، فلا تنقصكم الفراسة لكشف الألاعيب، ولا تقعوا فريسة الدعاية المغرضة والتصريحات الإعلامية المخادعة، التي تجعلكم تصدقون أمريكا وقيصرها وقوانينها ومنظوماتها، وتذكروا حديث رسول الله ﷺ: «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»، فلا تعلقوا قلوبكم إلا بالله المنتقم الجبار الذي سيعينكم على إنهاء جبروت أمريكا وعملائها المجرمين في الدنيا وينتقم منها ومن أزلامها في الآخرة... ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ﴾ ■

أهل فلسطين قادرون على الوقوف في وجه السلطة ومنعها من تمرير قانون حماية الأسرة

قال وزير التنمية الاجتماعية في السلطة الفلسطينية، إن ما أسماه "المؤسسة الرسمية الدينية" لم تبدِ أي تحفظ على النسخة الأخيرة من قانون حماية الأسرة من العنف، وأن الحكومة لن تنسحب من إقرار هذا القانون وستمضي نحو تطبيقه! وأضاف خلال حديث عبر فضائية معا أنّ هذا القانون بالأساس وجد لحماية الأسرة في إطار قانوني وتلبية احتياجات المجتمع والأسرة. وبناء عليه فقد اعتبر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين في تعليق صحفي نشره على موقعه: أن الباعث والمحفّز لإقرار النسخة الأخيرة لقانون ما يسمى "حماية الأسرة من العنف" عند السلطة الفلسطينية هو إرضاء الدول الغربية "المانحة!" وأدواتها من الجمعيات النسوية، وما يصدر عن السلطة ورجالاتها من التذرع بالحرص على الناس هي ادعاءات كاذبة، لا تنطلي على أهل فلسطين الذين خبروا جوهر السلطة؛ وتفانيها في تنفيذ مخططات الغرب، التي تهدف لنشر ثقافة الغرب وتفكيك الأسرة المسلمة لإنشاء جيل مفكك لا يقوى على الوقوف في وجه كيان يهود. ولفت التعليق إلى أن مخالفة قانون "حماية الأسرة من العنف" للإسلام ومحاربته لثقافة الأمة وتحدّيه للنصوص الشرعية باتت معروفة لكل أهل فلسطين، فهل يحتاج مسلم لمؤسسة رسمية "دينية" لتبرر استيراد الشرائع الغربية؟! وشدد التعليق على أن أهل الأرض المباركة باتوا يدركون أنهم بيضة القبان، فهم من وقف في وجه قانون الضمان فأفشله، وهم من وقف في وجه قرار تمليك الروس أرض الصحابي تميم الداري رضي الله عنه فأحبطه، وهم بعون الله وتوفيقه قادرون على الوقوف في وجه السلطة ومنعها من تمرير قانون حماية الأسرة وأشباهه من مخرجات سيداو المهلكة. وختم التعليق بالقول: إن أهل الأرض المباركة ومعهم حزب التحرير سيبقون ظاهرين على الحق، يتصدون لكل متآمر، وإن كانت السلطة تظن إن سيرها في ركاب أعداء الإسلام سينجيها من غضب الله وغضب المسلمين فهي واهمة؛ لأن عجلة الإسلام دائرة، وليظهرن الله دينه وينصرن أولياءه.

إذا لم يكن وجود فرنسا في تونس احتلالا فما هو الاحتلال في نظر رئيس تونس؟

خلال حوار صحفي على قناة فرانس٢٤، وفي رده على ما إذا كان على فرنسا الاعتذار على جرائمها في تونس زمن الاستعمار، قال الرئيس التونسي قيس سعيّد: "كما يقول المثل الفرنسي، من يعتذر يدين نفسه"، مضيفا أنّ "تونس كانت تحت نظام الحماية وليس احتلالا مباشرا مثلما حدث بالجزائر"، ثم استدرك قائلا: "والاعتذار من الأفضل أن يكون عبر تعويضات مالية أو بعث مشاريع في البلاد"، معتبرا لائحة اعتذار فرنسا التي أسقطها البرلمان لم تكن بريئة لأنها تمت بعد ٦٠ سنة. هذا وقد استنكر بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس تصريحات سعيد بشدة، متسائلا: ألا يعلم الرئيس سعيّد أن معاهدة الحماية التي أمضاها محمد الصادق باي سنة ١٨٨١م تمّت تحت تهديد الجيش الفرنسي الذي اقتحم العاصمة قادماً من الجزائر المحتلة، وأن المعاهدة جرّدت البلاد من سيادتها حيث أصبح المفوض العام الفرنسي هو الحاكم الفعلي للبلاد؟! وهل يمكن أن تعوض الأموال دماء الشهداء وأعراض الحرائر والظلم والقهر الذي عاشه أجدادنا؟! وهل هكذا تسترد الحقوق؟! وختم البيان بالقول: إن تصريح الرئيس قيس سعيد سيكون سطراً مخجلاً في تاريخ تونس، لن يمحوه إلاّ تحويل تونس إلى نقطة ارتكاز لدولة الخلافة التي لن تقبل جيوشها الجلاء والاعتذار بل ستلاحق جيوشَ الغاصبين إلى عقر دارهم باريس لتنسيهم وساوس الشيطان، وإنه لكائن بإذن الله زمن الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي سنقيمها بإذن الله على أنقاض حكم الرويبضات في سائر بلاد المسلمين.

حقوق المرأة في الوثيقة الدستورية بين الإسلام والتغريب!!

بقلم: الأستاذة غادة عبد الجبار (أم أواب)

في الوقت الذي أكدت فيه الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة ٢٠١٩م على ضمان حقوق المرأة، وإقراراً بدورها واستجابة لتطلعات الشعب السوداني لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة وفقاً لمشروع نهضوي متكامل وإرساءً لمبدأ التعددية السياسية وتأسيس دولة القانون التي تعترف بالتنوع وترتكز على المواطنة أساساً للحقوق والواجبات وتعلي قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، بالرغم من كل ذلك إلاّ أن الوثيقة أفردت فصلاً كاملاً لوثيقة الحقوق والحريات. ومن جملة ٧٠ مادة بالوثيقة جاءت ٢٦ مادة منها لترسخ الحقوق والواجبات، واستعرضت الوثيقة الدستورية حقوق المرأة، وقالت إن الدولة تحمي حقوق المرأة كما وردت في الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادق عليها السودان وتكفل الدولة للرجال والنساء الحق المتساوي في التمتع بكل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتضمن الدولة حقوق المرأة في جميع المجالات وتعززها من خلال التمييز الإيجابي، وتعمل الدولة على محاربة العادات والتقاليد الضارة التي تقلل من كرامة المرأة ووضعيتها، وتوفر الدولة الرعاية الصحية المجانية للأمومة والطفولة وللحوامل.

وفي السياق نفسه أعلن وزير العدل السوداني نصر الدين عبد الباري فور تسلمه منصبه، تصديق بلاده وانضمامها إلى جميع الاتفاقيات الدولية، مشدداً على التزام الحكومة الانتقالية بإلغاء قانون النظام العام، وتسلم عبد الباري، مذكرة من منظمات نسوية بالخرطوم، خلال مشاركته في حفل تدشين قاعدة بيانات قضايا العنف ضد المرأة، ومبادرة الإصلاح القانوني لهيئة محامي دارفور، ومركز "معا" الثقافي، ومعهدي "السلام" الأمريكي و"تنمية حقوق الإنسان" الأفريقي، ورفعت المشاركات لافتات تطالب بانضمام السودان إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وإلغاء كل من قانون النظام العام، والأحوال الشخصية، وقال عبد الباري، إن رئيس الوزراء وجّه "بالمصادقة والانضمام إلى كل الاتفاقيات الدولية، سنقوم خلال الفترة المقبلة بإجراء تعديلات جزئية على القانون الجنائي، إلى حين إجراء إصلاح شامل"، وأضاف: "نحن في وزارة العدل ملتزمون بإنهاء كل القوانين التي تضطهد المرأة، وسنعمل على إلغاء قانون النظام العام، وإجراء التعديلات في القوانين التي لا تتماشى مع المواثيق والاتفاقيات الدولية".

إن تعبير "حقوق المرأة" الذي تكرر عدة مرات لم يكن مصادفة تكراره، ولم يرفع هذا الشعار استرداداً لحق فقدته المرأة من الرجل، أو من أحد كائناً من كان، بل كان مظهراً من مظاهر التمرد على أحكام الله، والانعتاق من هذه الأحكام شيئاً فشيئا، تمهيداً لأن تنخلع هذه المرأة المسلمة من منظومة القيم التي تنتظم حياتها. كما أنه ترحيل لمشكلة المرأة التي كانت واقعة في حياة الغرب قبل ما سمي بعصر نهضتهم. فهم كما رحّلوا إلينا مشكلة الصراع العنيف بين الدين والعلم التي عاشوها في تاريخهم، رحّلوا إلينا مشكلة المرأة، استنساخاً لمشاكلهم حتى نتقمص تاريخهم ونعيشه ونسير على هداهم ووفق مسعاهم تقليداً لهم واتباعاً وتشبهاً واقتداءً. كأن تاريخهم يمثل طفولة لا بد أن يعيشها كل العالم مع كل الاختلافات في المعتقدات والمقاييس والقناعات!! ولقد كان من جرّاء تمكّن الكفار المستعمرين من بلاد المسلمين وسعيهم لتمكين الكفر من قلوب المسلمين وترسيخه في علاقاتهم، وكذلك، من جرّاء استحكام عقدة النقص عند فئات منهم، وشعورهم بأن الغرب لم يتفوق عليهم، إلا لأمر موجود عنده غير موجود عندنا، وهو طراز عيشه ونمط تفكيره وتسييره لنظام الحياة، مما أفضى إلى التأسي بالأجنبي وتقليده، في ظل هذه الأجواء نشأ مفهوم "تحرير المرأة" و"حقوق المرأة".

ولقد تبنى هذه القضية من عرفوا بميلهم للأجنبي أو افتتانهم بمناهجه، أو التلقي عنه أو التأثر به، في الوقت الذي كانت الأمة ضعيفة ضعفاً يجعلها تشعر شعوراً عميقاً بتفوق الكافر عليها، وتقدمِه في كافة مظاهر الحياة، لأن مبعث التميز الـذي يتقدم به المسلمون وهوَ فهمُ دينهم وتسيير حياتهم بموجبِه، لم يعد حاضراً في حياتهم، مما يسّر أن يمتلئ الفراغ بما يتاح وهو الفكر الغربي الرأسمالي، تدفعُ به دولٌ كافرة مستعمرة يهمها أن تزرع في نفوس المسلمين كل ما يبقيها مستعمرة لعقولهم وبلادهم.

وبزوال سلطان المسلمين عن الوجود، وهو الذي كان يقيم دين الله في الأرض، كان لا بد من تيسير انفلات الناس رجالاً ونساءً من أحكام الله، لكن الناس مؤمنون موحّدون، فلا بد إذن من استخدام الحيلة معهم، وإيهامهم بأسلوب خبيث أن المرأة تخضع لظلم الرجل وكل من حولها من الرجال خصوم لها! فالمرأة لها خصومة مستحكمة مع زوجها وأبيها وأخيها بل وأمّها التي تود صيانتها، ولا بد لخلاص المرأة من ذلك كله عبر قانون يحميها ويحمي حريتَها من هذا الظلم والتعدي فكانت فكرة "قانون حقوق المرأة".

فأراد الكافر أن يحارب ما تبقّى في بلاد المسلمين من فضيلة ولذلك لا بد من دستور ومواثيق تمنع المرأة من أن تكون شريكاً في إقامة حدود الله مع زوجها فكانت هذه المواثيق الظالمة التي يتواثقون عليها ظلماً وعدواناً وفسوقاً عن أمر الله، بافتراض خصومة مدّعاة، وحرب مفترضة بين المرأة وأبيها وزوجها وذويها لأن هؤلاء جميعاً أعداؤها وهم الذين ينتقصون حريتها!!

ولم تكن في بلاد المسلمين هذه الخصومة وهذه العلاقة التي تستوجب ثورة نسوية قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيراً﴾.

إن وافدة النساء على رسول الله ﷺ فهمت وأفهمت النساء ما أراده الله للمرأة من مكانة عظيمة لا تتطلع فيها لمساواة الرجل معها بل ولا حتى مفاضلة بينهما لأنه تشريع رب العالمين؛ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسولَ اللَّهِ، إِنِّي وَافِدَةُ النِّسَاءِ إِلَيْكَ، هَذَا الْجِهَادُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى الرِّجَالِ فَإِنْ نَصِبُوا أُجِرُوا، وَإِن قُتِلُوا كَانُوا أَحْيَاءً عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَنَحْنُ مَعَاشِرَ النِّسَاءِ نَقُومُ عَلَيْهِمْ، فَمَا لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَقَالَ النَّبِيّ ﷺ: «أَبْلِغِي مَنْ لَقِيتِ مِنَ النِّسَاءِ أَنَّ طَاعَةَ الزَّوْجِ وَاعْتِرَافاً بِحَقِّهِ يَعْدِلُ ذَلِكَ وَقَلِيلٌ مِنْكُنَّ مَنْ يَفْعَلُهُ» فانطلقت تهلل وتكبر وتحمد الله عز وجل استبشارا.

هكذا كانت صورة المرأة المسلمة أمام التشريع؛ تدرك خصوصيتها وصلاحيتها لدورها امرأة تقوم بواجبها كونها الزوج والأم والراعية في البيت، لكنها لا ترى في ذلك ضيراً لأن هذه هي حقيقة وظيفتها التي تتناسب معها، لكن ما يؤرقها هو منزلتها عند الله هل هي متأخرة عن الرجل لأجل كونها لا تعمل أعماله، فبُشرت أن وظيفتها زوجة صالحة طائعة تعدل كل أبواب الخير التي فتحت للرجل.

إلا أن الكافر لا يريد لمثل هذا التصور القويم، وهذه العلاقة السليمة أن تنجح، ففرض عبر المواثيق الدولية لمساواة المرأة بالرجل ومنها سيداو وهي تتضمن مساواة المرأة بالرجل في كل المجالات وتغيير نمط الأسرة التقليدية ومنع زواج الفتيات إلا بعد الثامنة عشرة واختلاط الأنساب وتمنع التعدد وغيرها من المفاهيم المتعارضة مع شرع الله الحنيف.

مع أن للمرأة دوراً مهماً يتصل بأمومتها وأنوثتها وزوجيتها لا يسمح أن تفعل ما يفعل الرجل تماماً لأجل خصوصيتها، وهذه قضية يسلم بها كل عاقل مبصر، فهل المرأة تستطيع أن تكون مرضعة أو مربية لأطفالها الصغار الذين يحتاجونها كل لحظة وراعية لبيت الزوجية وهي في الوقت ذاته تعمل بدوامين؟! أو خارجة مع الجيش جندية في أطراف الأرض؟! المرأة في وضعها الطبيعي قد تكون حبلى أو حاضنة أو مربية فكيف ستجد الطريق لتمضي جنباً إلى جنب مع الرجل في كل ميدان؟!!

لذلك متى ما أطلقت كلمة حقوق المرأة وتحريرها، فهي آلة فساد وإفساد تنطلق في بلاد المسلمين، ليستكمل من خلالها تغريبُ المرأة المسلمة، ولن يوقف هذه المخططات إلا دولة الخلافة الراشدة التي ستخلص المسلمات من مفهوم حقوق المرأة الغربي الفاسد ■

الأردن إلى أين؟!

الجزء ٢٥

بقلم: الأستاذ المعتصم بالله (أبو دجانة)

سبق وتحدثنا عن محاولة أمريكا أخذ الأردن لها من النفوذ الإنجليزي وأخفقت آنذاك بسبب عوامل عدة هي: انشغال أمريكا بملفات أخرى أكثر أهمية، وقوة الوسط السياسي الإنجليزي في الأردن وحكمه مباشرة من خلال الإنجليز، وقوة عملاء بريطانيا في المنطقة وكون المستعمر الجديد طارئا، ولم تحدث في الأردن أعمال سياسية داخلية، وطبيعة تكوين الناس في الأردن...

لهذه الأسباب وقد يكون لغيرها أخفقت أمريكا في الأمر آنذاك ثم أعادت الأمر بعد هبة نيسان وضعف النظام في الأردن لكنه مع ذلك استطاع من خلال الأدوات احتواء الغضب في ممارسات عدة.

وبعد هذا كله أخذت أمريكا تعمل في الأردن من خلال تكوين أحزاب تدين لها بالولاء والتبعية بعد أن حاولت أن تفرض على النظام فكرة الحكومة البرلمانية، فعملت على هذه الفكرة طويلا، واستطاعت أخذ بعض الشخصيات السياسية وبعض الشخصيات المجتمعية، ولإدراك النظام خطورة المرحلة طأطأ رأسه لها وأخذ يعمل على تفريغ الأمور من محتواها من مثل تشريع قانون الأحزاب، وفكرة الملكية الدستورية، والتعديلات على الدستور والانقلاب عليها، ومحاولة تكليف شخصيات مقربة من أمريكا ولا أقول عملاء لها؛ لأن النظام منذ نشأته وهو يمارس الثنائية في الوظيفة بعيدا عن الولاء المتعدد أو دول الجوار لا يمكن من خلاله تشكيل حكومات برلمانية فضلا عن الفساد والمال السياسي والأدوات... وللتأكيد على هذه الفكرة نورد تصريحا لأحد أهم الشخصيات الأردنية التي عملت على فكرة الحكومة البرلمانية لكنه أدرك طبيعة قانون الأحزاب ودوره في إحباط العملية الديمقراطية والأهم أنها لدوافع سياسية، وهو عبد الهادي المجالي:

"وحول قانون الانتخابات الحالي، أكد المجالي أن هذا القانون يمثل التفافا على قانون الصوت الواحد ولا يمت للديمقراطية بصلة، ولا يفضي إلى حالة تأسيسية جدية للحكومات البرلمانية، إضافة إلى ما يتضمنه قانون الانتخابات من مخالفات للدستور، ولا سيما فيما يتعلق بمنح الحكومة صلاحية توزيع الدوائر الانتخابية ورهن توزيع ١٣٠ مقعدا للنواب بإقرار نظام بيد السلطة التنفيذية، إضافة إلى أن مشروع القانون بشكله الحالي من شأنه أن يسهل عمليات التزوير في الانتخابات، لا سيما فيما يتعلق بآلية احتساب الأصوات والقوائم. وأكد المجالي أن تحقق الحكومات البرلمانية يتطلب قانون انتخابٍ يُعَظِّمُ من قيمةِ الكُتلِ والتكتلاتِ الحزبيةِ السياسيةِ والبرامجية.

واعتبر المجالي أنّ الفرديّةَ في البرلمانِ لا تُنتِجُ حكومةً برلمانيةً وأنها السببُ في تردّي الأداءِ التشريعيّ والرقابي، مضيفا: "الأصل المفترض أنْ يُحكَم أداءُ النائبِ ببرنامَجٍ يؤثر، بل يتحكّم في سلوكِهِ ومواقفِهِ واتجاهاتِه، وهذا البرنامَجُ كي يكونَ فعالاً ويُحدِث الفرقَ المأمولَ يحتاجُ إلى كتلةٍ تحمِلُه، والكتلةُ كي تكونَ متماسكةً وقادرةً لا بد أن تكونَ مسيّسَة، والتسييسُ لا تتيحُهُ إلاّ الحزبية".

ودعا المجالي إلى الأخذ بالتجربة المغربية في مجال الإصلاح السياسي والحكومات البرلمانية، معتبراً أن التجربة المغربية هي الأقرب للأردن؛ حيث اعتمدت المغرب نظاما برلمانيا يمنحُ الحزبيةَ فرصتَها الكافية، للمنافسة، ومِن ثَمّ تكوين تكتلاتٍ حزبيةٍ أُتيحَ لها تشكيل حكوماتٍ برلمانيةٍ تتحملُ مسؤولياتِها كاملة، وبمقدورِ الناسِ محاسبتها، وثم معاقبتها وفقا لآلياتٍ ديمقراطية".

ولعل قانون الأحزاب من أخطر القوانين التي يهتم بها النظام لأنه يدرك معنى أخذ الناس لإرادتهم وقوة الرأي العام الداخلي التي ستلتزم بمتطلبات النجاح الانتخابي في البرنامج الانتخابية والنجاح على أسس متطلبات شعبية وليست إرادة ملكية بتكليف شخص ثم إقالته ويكون دور المجالس الانتخابية شاهد زور ومشاركاً للنظام بما يريد.

هذه ناحية من نواحي الصراع في الأردن من خلال محاولة فرض أجندات وأفكار سياسية تؤهل الأردن لتغيير داخلي من خلال حزمة قوانين داخلية وسحب البساط من يد النظام ليكون ملكية دستورية... وهذه سيكون لنا معها وقفة الجزء القادم بإذن الله ■

أمريكا تدعو تركيا للحفاظ على وضع مسجد آيا صوفيا كمتحف

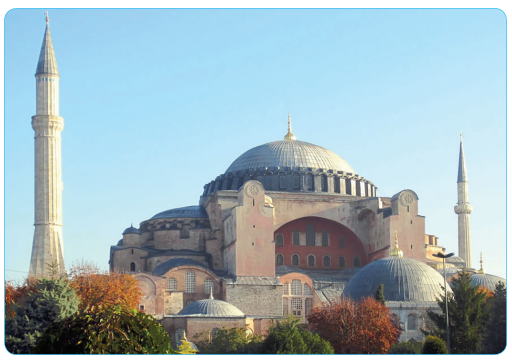

في خبر على موقع (تركيا الحدث، الجمعة ٥ ذو القعدة ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠/٠٦/٢٦م) ورد التصريح التالي: "أكد نائب وزير الخارجية التركي، ياووز سليم كيران، أن تركيا ستواصل حماية التراث الثقافي والديني في البلاد، وأن أي قرار حول "آيا صوفيا" هو قرار داخلي تركي. جاء ذلك في تغريدة له الجمعة، ردا على تصريح سام براونباك سفير الحريات الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية حول "آيا صوفيا". وقال كيران "لا تقلق براونباك، تركيا ستواصل حماية تراثها الثقافي والديني. وأي قرار حول آيا صوفيا هو قرار داخلي تركي". وسبق أن صرح براونباك، أن آيا صوفيا لها أهمية روحية وثقافية لمليارات المؤمنين بمعتقدات مختلفة حول العالم، داعيا الحكومة التركية إلى الحفاظ على وضع آيا صوفيا كمتحف لإمكانية الوصول إليها من قبل الجميع".

الراية: في الوقت الذي لا تطالب فيه أمريكا بأي نوع من الحماية لآلاف المساجد في إسبانيا بعد حملات القتل والتهديم والتفتيش التي مارسها القوميون الإسبان ضد المسلمين قبل قرابة خمسة قرون، إلا أن مطالبتها لتركيا بخصوص آيا صوفيا لا تزال قائمة حتى اليوم. هذا كله بسبب الضعف الذي يجتاح البلاد الإسلامية في عصر الرويبضات، عملاء أمريكا وغيرها من دول الغرب الكافر المستعمر. تستمر أمريكا بغطرستها ومطالباتها الوقحة وكأنها لا تعلم درجة الغليان التي تجتاح الأمة الإسلامية للتخلص من حكامها العملاء، وبالتالي التخلص من التبعية لأمريكا والغرب.

لولا خيانة حكام المسلمين لما تعجرفت أمريكا وربيبتها على المسلمين

نشر موقع (وكالة الأناضول، الجمعة، ٥ ذو القعدة ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠/٠٦/٢٦م) خبرا جاء فيه: "وصل آفي بريكوفيتش، مبعوث الرئيس الأمريكي، الجمعة إلى تل أبيب، قبل أيام من موعد الضم (الإسرائيلي) المتوقع لأجزاء من الضفة الغربية. وقال بريكوفيتش، في تغريدة باللغة العبرية عبر حسابه على تويتر: "أنا سعيد لوجودي في (إسرائيل)". ويرافق بريكوفيتش، في زيارته، عضو لجنة رسم الخرائط (الإسرائيلية) ـ الأمريكية سكوت فيث، بحسب ما ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" العبرية (خاصة). ونقلت الصحيفة، عن مصادر بالبيت الأبيض، قولها إن "وصول الوفد إلى (إسرائيل) يشير أن الحكومة الأمريكية تريد تنفيذ وعدها لتل أبيب وتطبيق السيادة". وأفادت بأن الوفد الأمريكي سيواصل المحادثات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه بيني غانتس "بشأن الخطوط العريضة المختلفة، واستئناف عمل لجنة رسم الخرائط"."

الراية: هذه اللغة المتعجرفة تؤكد أن ما يشجع أمريكا على تنفيذ مخططاتها هو وجود أنظمة عميلة تحول دون أي رد فعل حقيقي على تلك المخططات، حيث لم يحصل شيء يهدد أمن كيان يهود أو مصالح أمريكا رغم ما تمثله القدس وأقصاها المبارك للمسلمين. إنه لن يوقف أمريكا عند حدها ويفشل مخططاتها إلا تحرك حقيقي يخرج عن إطار رد الفعل المدروس والمضبوط من الأنظمة العميلة في البلاد الإسلامية لتنفيس مشاعر المسلمين ليس أكثر، وهذا التحرك الحقيقي لن يكون من الحكام العملاء وإنما يجب أن يكون من الأمة وجيوشها فيكسروا شوكة أمريكا ويفشلوا مخططاتها ويقتلعوا كيان يهود من جذوره ويبينوا للعالم مصير من يعتدي على أمة الإسلام ويستخف بها.